الحكم الى المحكمة المركزية فثبتته ، ثم استأنفنا الى محكمة العدل العليا فخفضت الغرامة الى خمسمائة ليرة .

اثناء هذه المعركة مع القضاء ، تقدمنا بطلب تسجيل شركة الارض المحدودة الضمان ، وكنا نهدف من انشاء هذه الشركة الى الحصول على وسيلة لاصدار الصحيفة وعلى غطاء للعمل السياسي والى الحصول على الاموال اللازمة لاصدار الصحيفة . جعلنا راس مال الشركة عشرين الف ليرة وقسمناه الى اسهم قيمة كل منها خمسون ليرة اسرائيلية على اساس ان نزيد راس المال الى نصف مليون ليرة اذا زاد عدد الاعضاء . ولكي نتأكد من ان احدا لن يستطيع شراء الشركة وتحويلها الى شركة تجارية جعلنا الاسهم من نوعين : اسهما ممتازة واسهما عادية ، وتعطى الاسهم الممتازة للمؤسسين ولهم ٧٥٪ من الاصوات داخل اللجنة المركزية .

رفض مسجل الشركات تسجيل الشركة مدعيا ان أصحابها ذوو اهداف تخريبية تجاه اسرائيل وما الى ذلك . رفعنا الامر الى محكمة العدل العليا فقضت بتسجيل الشركة ، وكان ذلك في اواخر العام ١٩٦٠ . طرحنا الاسهم للبيع فبيع القسم الاكبر منها ، ولم نكن نبيع الاسهم من أي كان ، بل كنا نبيعها ممن نتأكد انه سيزاول العمل السياسي معنا من خلال الشركة ، فيقوم بتكوين خلية في مدينته او قريته ويحضر الاجتماعات بانتظام ويبيع الجريدة ويستطيع نقل اهداف الحركة وافكارها الى الجماهير ونقل تطلعات الجماهير ومدى تجاوبها الى الحركة .

لم تكن حركة الارض قد اتخذت حتى ذلك الحين شكل التنظيم الحزبي الدقيق ، فهي قد ورثت الخلايا القومية من تنظيم الجبهة الشعبية الديمقراطية ، وقصدنا ان نجعل الحركة فضفاضة في تنظيمها حتى لا نضعها وجها لوجه امام السلطة. ولم نطلق على انفسنا منذ البداية اسم « حركة الارض » بل اطلقنا اسم « اسرة الارض » ولكن السلطة اصبحت تسمينا « جماعة الارض »فعرفنا بين الناس بهذا الاسم، ولكن اسمنا كان قانونيا شركة الارض ومن ثم حركة الارض ، اي اننا مررنا بعدة تسميات : اسرة وجماعة وشركة ومن ثم حركة .

بعد ان سجلنا الشركة تقدمنا بطلب اصدار صحيفة على ان تكون شركة الارض المحدودة الضمان صاحبة الامتياز ويكون صالح برانسي المحرر المسؤول، فرفضت السلطة اعطاء صالح الترخيص على اعتبار انه لا يحمل شهادة الدراسة الثانوية الاسرائيلية ، فطلبنا الترخيص لصبري جريس فما كان من السلطة الا ان رفضت ذلك معتمدة على البند ١١١ من قانون الطوارىء الذي كان ساريا زمن الانتداب والذي يحق بموجبه لحاكم اللواء او من يقوم مقامه رفض اعطاء ترخيص دون ابداء الاسباب .

استغرق نضالنا من اجل الحصول على ترخيص قرابة سنة فلما فشلنا في الحصول عليه تابعنا نضالنا وصرنا نعقد الاجتماعات ونوزع المنشورات وندعو لمؤتمرات . وخلال هذه الفترة حاولنا ان نجد طريقة ما للوصول الى الجماهير وتنظيمها ، فقررنا انشاء نواد رياضية وثقافية نمارس من خلالها نشاطنا السياسي ، فصار اعضاء « الارض » في القرى يتقدمون بطلبات لانشاء مثل هذه النوادي، ونجحنا في انشاء ما يقرب من خمسة عشر ناديا ، اغلبها في قرى المثلث وقسم منها في قرى الجليل كالمكر وعرابة ودير الاسد. وكان جزء من هذه النوادي يعمل بحكم الامر الواقع ، لان القانون ينص على انه اذا مرت فترة محددة على تقديم طلب بالترخيص ولم يجب الطلب بالموافقة او الرفض فان النادي يستطيع اذ ذاك ان يمارس نشاطه . ظلت النوادي تمارس نشاطها الى أن تنبهت السلطات الى حقيقة الامر فقامت باقفال النوادي التي لم تكن مرخصة وتعمل بحكم الامر الواقع ، وبقي بعض النوادي الذي تمكن من الحصول على تراخيص يمارس نشاطه ، مثل نادي الطيرة الذي لم يغلق نهائيا الا قبل ما يقارب السنة .

في العام ١٩٦٤ كتبنا مذكرة الى الامم المتحدة نتحدث فيها عن القوانين التي سنتها السلطات وصادرت بموجبها الاف الدونمات من الاراضي العربية ونتحدث عن الحكم العسكري وعن كل مظاهر الظلم والاجحاف الواقعة على العرب ونشرح ايضا كيف ضاقت السلطات ذرعا بحركة سياسية عربية مستقلة ورفضت منحها ترخيصا لاصدار صحيفة في الوقت الذي تملك فيه كل الاحزاب الصهيونية وغير الصهيونية صحفا، وتحدثنا كذلك عن زيف الديمقراطية الاسرائيلية وأوضحنا ان من يسمونهم ممثلي العرب في الكنيست ليسوا سوى دمى وعبرنا عن تحدينا للسلطات ان تسمح لنا بالكلام لنرى من يمثل الاقلية العربية حقا .

طبعنا المذكرة في السر خوفا من أن تصادرها